إزاء الشعوب الأخرى أو متحداً إزاء المتحدات الأخرى» ص ١٥٦، ومن هنا فإنه في الإرهاب «تفاصيل الحقوق المشروعة من أجل اكتساب سلطة قانونية» ص ١٦١.

ويلاحظ أن الدراسة تعطي البعد السيكولوجي جانباً هاماً من بين الجوانب الأخرى، ولكن الباحث جعل هذا الجانب مقصوراً على حالة الرعب التي تقع في نفس الطرف المقصود بالعملية، غير أن بعض الدراسات تضيف إلى هذا الجانب بعداً آخر، وهو أن الإرهاب قد يكون تعبيراً عن حالة تأزم ذاتي تجد علاجها بتفريغها في طرف آخر بطرق مختلفة، أحدها - الإرهاب - كما هو واضح في بعض العمليات الإرهابية الاسرائيلية، والعودة لدراسات بليخمان تدل بقوة على هذه المسألة.

غير أن الخطورة في الدراسة - من وجهة نظرنا - تكمن في تداول المفهوم - الإرهاب - إذ أن لهذا المفهوم ظلالاً أخلاقية تربطه في ذهن المتلقي بالسلوك السياسي غير الرشيد وغير الإنساني، وبينما لتعبير الإرهاب السياسي دلالة سلطوية، فإن لمفهوم العنف الثوري دلالة خارجة عن نطاق السلطة. ومحاولة تأصيل مفهوم الإرهاب بالشكل الذي ورد في الدراسة، يعني تبني المفهوم الذي تريد سلطات معينة في المجتمع الدولي تداوله، بينما تؤدي من جانب آخر إلى إسقاط مفهوم العنف الثوري الذي تتبناه الحركات الثورية، وهو ما يجعلنا نتهم الدراسة - علمياً فقط - بالانحياز المفاهيمي.

مراجعة: وليد عبدالحي التميمي
جامعة الجزائر - الجزائر

اسماعيل صبري عبدالله، في التنمية العربية، دار المستقبل العربي، ١٩٨٣

يتكون هذا الكتاب من قسمين رئيسيين، اختص القسم الأول بما أطلق عليه المؤلف قضايا عامة، أما القسم الثاني فقد كان ينصب على القضايا الخاصة. والكتاب في مجمله عبارة عن مجموعة من المقالات والدراسات كتبت لمناسبات مختلفة ويجمع بينها جميعاً مفهوم واحد هو المفهوم القومي للتنمية.

يبدأ الكاتب في القسم الأول من الكتاب بطرح مفهوم الاطار الاقتصادي للثورة العربية مؤكداً على أهمية العوامل الاقتصادية. فالثورة العربية حركة تحرر من السيطرة الاستعمارية ونضال من أجل التقدم الاجتماعي والوحدة القومية. وهذه الأهداف لابد لها من ركيزة اقتصادية.

ومن أجل ذلك يحدد الكاتب الهدف في التنمية الشاملة، أي التطوير الشامل لكل مظاهر الحياة العربية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وحجر الأساس في هذه التنمية الشاملة هو بلا شك التنمية الاقتصادية. فنشر التعليم، والرعاية الصحية، وتوفير المسكن، وتطوير البحث العلمي تبقى جميعاً أحلاماً بعيدة المنال ما دام الشعب لا يملك الوسائل المادية لتوفيرها.

وإذا كانت التنمية الاقتصادية هي حجر الزاوية في التنمية الشاملة، فإن التصنيع وتطوير الزراعة هما جوهر التنمية الاقتصادية.

والتنمية الشاملة تتطلب شرطاً أساسياً هو الاستقلال والتحرر من السيطرة الاستعمارية فلا تنمية بلا تحرر. والتحرر ليس مجرد الاستقلال السياسي الذي ينحصر في بعض المظاهر الشكلية المعروفة، بل العبرة بالاستقلال الاقتصادي بتصفية مواقع الاستعمار وجيوبه داخل الاقتصاد القومي، أي استرداد حرية الإرادة الوطنية.

أما طريق التنمية فهو بالضرورة طريق الاشتراكية، لأن التنمية التي تمت في المجتمعات الرأسمالية الغربية جرت في ظروف يستحيل تكرارها في عالم اليوم، اعتمدت فيه على نهب منظم لشعوب المستعمرات، وفرضت على الشعوب الأوروبية ذاتها أبشع أنواع الاستغلال الطبقي. ويضاف إلى ذلك عجز أصيل لدى الرأسمالية الكبيرة العربية لنشأتها في أحضان الإقطاع والاستعمار، وجاذبية النشاط الطفيلي والكسب السريع لديها، وعدم ثقتها في المستقبل لأنها تعيش عصر أفول الرأسمالية وانتصار الاشتراكية. بينما تمثل الاشتراكية تحولاً اقتصادياً وسياسياً وثقافياً جذرياً عموده الفقري دور الجماهير.

وتظهر الوحدة في إطار معركة التنمية الشاملة كضرورة اقتصادية وليس كهدف قومي فحسب ومن دواعيها الاقتصادية توسيع السوق والتكامل الاقتصادي. ولابد من خطة طويلة الأمد لتنمية الأقطار العربية الموحدة في إطار اشتراكي حتى يكون التكامل واقعاً وحقيقة.

وإذا كان الهيكل الاقتصادي للثورة العربية هو الحرية والاشتراكية والوحدة، فإن الخطر عليها يكمن في الاستعمار الجديد، وذلك لجدة أساليبه التي تتنوع بين المعونات والقروض والاستثمارات الأجنبية، والمبادلات التجارية غير المتكافئة.

وفي الفصل الثاني، يناقش الكاتب التنمية بين القطرية والقومية. يخلص بعد عرض مستفيض إلى أن الخيار الحقيقي الوحيد ليس بين التنمية القطرية والتنمية القومية. وإنما هو بين تكامل التبعية مع الغرب الرأسمالي وتكامل التكافؤ بين الأقطار العربية. ذلك أن أرقى أنواع التكامل بمفهومه التقليدي، وهو السوق المشتركة، يمكن أن يتم تحت رعاية الشركات متعددة الجنسية، كما أن المشروعات الصناعية الكبرى يمكن أن تؤكد التبعية بدل أن تخفف منها. أما التنمية القومية فهي ضرورة للتنمية القطرية تكملها وتكتمل بها، تماماً كما أن التنمية الحضارية تعني التفاعل الخصب بين التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي وأساليب الحياة. وتشكل وحدة اللغة فرصة ذهبية للتنمية ـ كما يرى المؤلف.

ويبدأ القسم الثاني ـ بالفصل الخامس ـ الذي جاء عنوانه: استراتيجية التصنيع في البلاد العربية والتقسيم الدولي للعمل: فيرى أن مفهوم الاستراتيجية ينطوي على بعدين:

البعد الأول: كمي، أي أن الحديث ينصب على حركة التصنيع في مجموعها ومن حيث هي جزء رئيسي من كل أشمل، هو حركة التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

والبعد الثاني: زمني، ألا وهو ما اصطلح على تسميته الأجل الطويل الذي يغطي عقدين أو أكثر.

كما أن المؤلف يؤكد على أنه لا يبحث استراتيجية التصنيع في البلاد العربية بعيدا عن العالم، كما أنه يرى أننا لا نخطو نحو التصنيع وأيدينا مطلقة من كل قيد، وإنما نحن نتحرك في إطار نظام اقتصادي عالمي نما وفرض نفسه لأول مرة في تاريخ البشرية على المعمورة كلها عبر أكثر من ثلاثة قرون ألا وهو النظام الرأسمالي العالمي، الذي قام على تقسيم دولي للعمل يحصر عوامل التقدم والسيطرة والهيمنة الاقتصادية والسياسية في يد عدد محدود من الدول الأوروبية وامتدادها الحضاري في أمريكا الشمالية، ويورث التخلف بقية بقاع العالم. فالتقدم والتخلف وجهان لعملية واحدة هي نمو النظام الرأسمالي العالمي.

والعالم العربي جزء من العالم الثالث، من الكتلة الضخمة من البشرية التي لا تنتمي إلى الحضارة الأوروبية والتي عانت من الاستعمار والاستغلال، والتي تناضل اليوم من أجل حياة كريمة ومن أجل موقع يتناسب مع حجمها وقيمة ما لديها من موارد طبيعية وطاقات بشرية. بل إن الوطن العربي صورة مصغرة من العالم الثالث تتجمع فيها كل مشكلاته من ندرة وغنى ومظاهر مادية للحياة الحديثة وسط التخلف الحضاري من صحارى وأراضي زراعية... الخ.

ويناقش المؤلف المقولة التي يروج لها الغرب والتي مفادها أن التخلف ليس إلا مجرد تأخر زمني «كما لو كانت الأمم قد اصطفّت ذات يوم عند خط البدء من ميدان السباق، ثم انطلقت تعدو فبلغ بعضها غاية الشوط في أوقات متتابعة، وتعثر البعض الآخر في الطريق في حين لم يتجاوز البعض الثالث الخطى الأولى. وبالتالي ينتج عن هذه المقولة أن التنمية ليست إلا محاكاة للدول الغربية المتقدمة.

وهذا الرأي يبدو متهافتاً لأنه لم تكن هناك هذه النقطة الأولية للانطلاق المتكافيء وإنما قام التصنيع في الغرب على أساس السبق التكنولوجي، ونهب المواد الأولية من المستعمرات، والسيطرة على الأسواق العالمية إذ اعتمد نمط التصنيع الغربي على التصدير والذي كان يعتمد على فتح الأسواق بقوة السلاح، إضافة إلى ذلك، الاستغلال الذي لم يسبق له مثيل للطبقة العاملة في بداية مراحل التصنيع حيث كان يوم العمل يصل إلى ١٥ ساعة، وانتشر أسلوب تشغيل النساء والأطفال بأجور أدنى من أجور الرجال وكان العمال محرومين من حق التنظيم النقابي والسياسي.

ثم انتقل هذا الاستغلال إلى شعوب المستعمرات، وقد أدى التركيز الصناعي إلى تلوث البيئة الطبيعية التي نتج عنها أمراض مستعصية كالسرطان، ولم يبدأ الاهتمام بتنقية البيئة إلا متأخرا.

وقد اتضح أن ما يقدمه الغرب ليس إلا أملاً كاذباً، ووهماً يحاول تسكين الآلام التي يعاني منها العالم الثالث. فإن البديل الذي يطرحه الكتاب هو أن التصنيع ليس تجربة نمطية تنقل حرفياً من الغرب، فالتنمية في التحليل الأخير علاقات اجتماعية بين أفراد مجتمع معين يتعاملون مع البيئة الطبيعية التي تحيط بهم، وهم لا يبدأون من الصفر، لأن تاريخهم الاجتماعي والاقتصادي متصل الحلقات بتداخل الأجيال، وهم في كل مرحلة جديدة يستهلون صفحة جديدة من كتاب واحد، لا يمكنهم أن يمحوا صفحاته السابقة لأن محتوياتها تعيش معهم. ولا يعني هذا التهوين من الاختيار الأيديولوجي بين النظم الاجتماعية والذي يتصف بالعمومية، فلا بد من التزاوج بين الأيديولوجية الاجتماعية والاقتصادية وبين الحقائق الحضارية لمجتمع محدد. هذا التزاوج الذي يثمر الحلول الواقعية الفعالة التي تدفع بالمجتمع في طريق التقدم.

وإذا كان التصنيع قد بدأ في الغرب من أجل التصدير، فإن التصنيع المطلوب في البلاد العربية هو التصنيع من أجل تلبية الاحتياجات المحلية. وذلك لأن هذا يؤكد على الاستقلال الاقتصادي ويدعمه. وهذا الموقف يتدعم بأمرين: الأول، إنتاج سلع بسيطة قليلة التكلفة

ومنخفضة الثمن وتلبي الحاجات الأساسية للأفراد، والثاني، هو توفير الدخل المناسب للمواطنين حتى يتمكنوا من شراء السلع المصنفة محلياً.

ومؤلف الكتاب يؤكد في استراتيجيته المقترحة للتصنيع على الاعتماد على النفس، وإنتاج الصناعات البسيطة بعيداً عن الصناعات المعقدة التي تتطلب تكنولوجيا متقدمة ومعدات باهظة الثمن، كما يؤكد على الاستخدام الكامل والرشيد للموارد الطبيعية المتاحة والاستفادة الكاملة من القوى البشرية المحلية، وخلق تكنولوجيا محلية. وهذه الاستراتيجية تحقق الاستقلال الاقتصادي لأنها تقلل من الاعتماد على الدول المتقدمة. فالاستقلال الاقتصادي لا يعني الاكتفاء الذاتي والانفصال عن حركة المبادلات الدولية. بل إنه لا يتعارض ـ في رأي المؤلف ـ مع قدر معين من الاستثمار الأجنبي. وهو يفترض قدراً معيناً من استيراد التكنولوجيا. وكذلك فإن الانتاج للسوق المحلية لا يعني بحال الاستغناء عن التصدير، بل التصدير هو الذي يكفل لها الاستيراد دون مساس باستقلالها السياسي أو الاقتصادي.

والجدير بالذكر أننا نجد أنه كان من واجب المؤلف أن يوضح بدقة طبيعة الاستثمارات الأجنبية التي يسمح بها، وهل يتفق ذلك مع رأس المال الأجنبي الوافد والذي يهدف إلى الربح ويعمل على تدمير الاقتصادي القومي؟.

إننا نرى مع المؤلف ضرورة أن تكون الدولة لها الدور الحاسم في التصنيع، وفي نفس الوقت بصناعة السلع الاستراتيجية، وفي حالة استيرادها للتكنولوجيا يكون ذلك من خلال المشروعات التي تقوم بها نظم اشتراكية لا تهدف من وراء ذلك إلى ربط البلد العربي بنوع من التبعية التي نراها مع الاستثمارات الرأسمالية، ولا تشترط الارتباك بالقطاع الخاص أو تدخلاً معيناً في شئون الدولة، اقتصادياً أو سياسياً. باختصار يتم ذلك دون أي فقدان للاستقلال الاقتصادي أو السياسي.

والتنمية لا تقوم فحسب في إطار التصنيع، بل إن المؤلف يلمس جانباً هاماً عندما يلتفت إلى المرأة والطفل ضمن استراتيجية التنمية. ويركز في هذا الجانب على دور الوالدين وما يؤثره اغتراب الوالدين على الطفل، وكذلك تأثير الثقافة الغربية عليه نتيجة للهوة بينها وبين الثقافة القومية. فالتكنولوجيا الحديثة (سينما ـ إذاعة ـ تليفزيون) تنقل أجزاء من القيم الغربية وأسلوب الحياة في الغرب إلى القرى النائية، وهذا يشكل نوعاً من عالم القصص الخيالية بالنسبة للفقراء والمعوزين. وكثيراً ما تصبح (فجوة الأجيال) فجوة حضارية أيضاً. ويؤدي هذا كله إلى الاضطراب في بيئة الأسرة، ويؤدي إلى تثبيط همة الطفل نحو التدريب والتعليم.

ولذا فإنه لا بد من أجل الخروج من الأزمة التي يعاني منها الطفل العربي أن نقر بضرورة توفير كافة الخدمات الأساسية للطفل، بدءاً من إعداد الأسرة لاستقباله، ورعايته إبّان الحمل، وتحصين الطفل ورعايته طبياً، والعمل على توازن وكفاية ما يحصل عليه الطفل من الغذاء ورعاية الحوامل والمرضعات، كما يجب التركيز على الفترة الحرجة في حياة الطفل وهي مرحلة (٣-٦ سنوات) بإشباع رغبته في اللعب. والإشراف الصحي، والنفسي على الطفل، ويجب أن يوفر له المجتمع رياض الأطفال، وأماكن التسلية، ودور الحضانة التي يقوم عليها متخصصون.

ويجب أن يحصل الطفل على بعض المعارف قبل السن التقليدية للدراسة، ثم يبدأ تعليمة بدءاً من الخامسة أو السادسة بطريقة أكثر انتظاماً. وهكذا يكون الطفل السليم بدنياً وعقلياً هو النواة لهذا المجتمع. فيكون قادراً فيما بعد على الإبداع والعمل سواء كان ذهنياً أو يدوياً.

ويؤكد المؤلف على أهمية العمل والتعليم بالنسبة للمرأة. فالتعليم وحده. لا يضع المرأة في دورها الطبيعي للتنمية، بل لابد أن يقترن بالعمل. لأن المرأة غير المتعلمة التي لا تثقلها أعباء كسب لقمة العيش كثيراً ما تستجيب إلى ما يسمى «الوظيفة التاريخية للمرأة». أي إنجاب الأولاد وباعتباره المهمة الأولى. وعلى العكس - فيما يرى المؤلف - نجد أن ظروف المرأة العاملة حتى ولو كان حظها من التعليم محدوداً تدفعها إلى عدم الاكثار من الأولاد. ولما كان ارتفاع مستوى المعيشة يدفع إلى تحديد النسل فإن عمل المرأة يهيء ظروفاً أفضل لتنظيم الأسرة وتوفير الاستقرار لها. وبالتالي بالقيام بدور فعال في التنمية.

وهكذا نجد المؤلف قد وضع فكرة محورية وهي التنمية في البلاد العربية. وجعل كل موضوعاته تدور حولها، مؤكداً على استقلال البلاد العربية وحريتها وتحررها من كل استعباد سياسي أو اقتصادي. وإذا كان هذا الكتاب عبارة عن موضوعات كتبت في فترات متفرقة، إلا أن الفكرة المحورية واحدة في كل موضوعاته، مما يدل على أن التنمية المستقلة للأقطار العربية الموحدة كانت منذ سنوات طويلة هي الشغل الشاغل للمؤلف.

مراجعة: رمضان الصباغ